

المقر الإداري
siège administratif
 48 شارع الجولان سيدي عثمان
 الدار البيضاء، هاتف 0522280629

Forces Ouvrières Marocaines
 10 زلقة محمد الجبل - بوسلطة
 الدار البيضاء - هاتف 0522510101



الدار البيضاء في 2010/07/12

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

الرباط

الموضوع : جواب في شأن الجهوية الموسعة (02 يونيو 2010)

سلام تام بوجود مولانا المنصور بالله

وبعد ، شهد المغرب منذ الاستقلال محطات هامة في مجال الإصلاح السياسي على الخصوص نحو بناء دولة المؤسسات ، حيث عرف الدستور المغربي تطورا ملحوظا في عهد المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه ، كان آخرها وضع الحجر الأساس للجهوية بنهج سياسة اللامركزية و اللاتمركز أفضت سنة 1992 إلى التقسيم الإداري المتكون حاليا من 16 جهة.

وفي حضم التطورات المتلاحقة التي يعرفها العالم ورث الملك الشاب سر والده الملهم ، في المهنية والذكاء والحكمة السياسية ، مكنته من استكمال المشوار بتروسيخ ركائز الديمقراطية وتفعيل دور المؤسسات للبناء والتشيد.

إن المبادرة الملكية السامية للجهوية الموسعة ذات أهمية بالغة ، وتندرج ضمن مساعي قائد البلاد للنهوض بالمغرب نحو عهد أكثر ازدهارا واستقرارا ، في زمن استهدفت فيه دول العالم الثالث في كياناتها واستقرارها ، وتنامت أطماع الاستعمار وتوعدت أساليبه ، ولا ريب أن المغرب سيعرف في كتفها تحولات جذرية في مختلف المجالات نحن في نقابة القوات العمالية المغربية مند الخطاب الملوي السامي يوم الأحد 03 يناير الذي أعلن فيه جلالة عن المبادرة الشجاعة ، لن تمر مناسبة دون التداول في شأنها فخلصنا إلى التصور التالي:

اعتبارا للتراث المتفعل القائم حاليا حول آلايمنتا الصحراوية والقرار الصائب لمنحها حكما ذاتيا ، نرى أن تنشأ المبادرة على مرحلتين ، وأن تكون الانطلاقة من دعم خصوصية كل جهة ، الثقافية والجغرافية والاقتصادية ، بمنحها الحركة والنشاط الذاتي وصلاحيات سياسية موسعة قصد استغلال قدراتها المتوفرة وتنمية مواردها المالية والاستفادة من عطاءات شبابها المتحمس ، تحت إشراف مجلس متقدم في مسؤوليته الجهوية ، ومتفتح مع باقي الجهات في إطار سيادي لوطن موحد ، لينتهي المطاف إلى نظام أكثر تحمرا أقل من النظام الفيدرالي .

و استنادا لما سلف ذكره نتشرف بتقديم تصورنا وموقفنا من الجهة الموسعة ولقى القناعات التالية:

تابع الصفحة الثانية

Commission Consultative
 de la Démocratisation
 Central Archive
 Le 15 JUL 2010
 N° 444/S.P./10

حول الدستور المغربي

تعتبر الدساتير أسمى قانون يحكم الأمم، وبها تسير دفة الحكم. ونظرا لما يتميز به الشعب المغربي منذ قرون من تماسك وتلاحم بالدولة العلوية الشريفة، والملكية الدستورية الضامنة للحياة الكريمة والاستقرار المنشود.

وحيث أن ترسيم المبادرة يتطلب حتما إصلاحات سياسية و تعديلات دستورية، نعلن مسبقا عن موقفنا الراض لأي تغيير أو تعديل يمس الجسور خاصة فيما يتعلق بالوحدة الترابية ومقدسات وتوابع الأمة المغربية المتوارثة، المتمثلة في شعارنا الخالد: الله الوطن الملك، ولن نرضى بديلا عن مدينة الرباط عاصمة إدارية ومربطاً لحكم لا يتخلى عن وزارات السيادة.

العلم الوطني

كما يعتبر العلم الوطني لكل أمة رمز الشرف واستمرار الحياة، لذلك تشبث بعلمنا الوطني ذي اللونين الأحمر والأخضر، ولا نرى مانعا في أن تحيط بالنجمة الخماسية الكبرى نجيمات هي عدد الجهات المكونة للوطن.

التقسيم الجغرافي

بالنظر إلى طبيعة المغرب المتنوعة جغرافيسيا، وما يميز بعض المناطق من خصوصيات ثقافية وإرث بنيوي، نرى من الأفيد ألا يتعدى التقسيم سبع جهات، وأن يتم على شكل شبه ألقى حتى تنال كل جهة نصيبها من الساحل المطل على البحر لما في ذلك من مزايا اقتصادية مهمة، ونقترح التقسيم التالي:

1) جهة المغرب الشرقي ومن بين مدنها: وجدة والناظور والحسيمة وتازة.

2) الجهة الغربية ومن بين مدنها تطوان و طنجة و وزان و العرائش

3) الجهة الوسطى الشمالية من بين مدنها فاس مكناس الرشيدية القنيطرة الرباط

4) الجهة الوسطى من بين مدنها: الدار البيضاء مراكش آسفي

5) جهة سوس درعة من بين مدنها الصويرة إمين تانوت تارودانت أكادير

6) جهة آسه الزاك من بين مدنها إفني تزنيت كلميم طانطان

7) الجهة الصحراوية من بين مدنها لعيون السمارة بوجدور لكويرة

و عظاما، نحن معنون للمبادرة ومنتظرون انطلاقها الرسمية بحماس وقوة إيمان، مستعدون للانتصار فيها وراء القائد المقدم جلاله الملك محمد السادس أعزه الله ونصره.

وتقبلوا سيادة الرئيس فائق تقديرتنا واحترامنا

